مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد10/ العـــدد02 (2024)، ص.ص.55-70 ISSN:2478-0022

علاقة الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي مع السيادة الخارجية للدول المكونة له

بين الاندماج و التحرر

The relationship of the legal nature of the European Union with the external sovereignty of its constituent states; between integration and liberation

الدكتور مُحَمَّد العادل المصطفى سي علي

Doctor Mohammed Eladel Elmostafa SIALI

التخصص: القانون – القانون العام – أستاذ متعاقد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

Specialization Law-Public law, Faculty of Law and Political Science, University Hassiba Ben Bouali HASSIBA BENBOUALI Chlef

Email:adelsiali@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال:2024/11/18 تاريخ القبول:2024/12/13 تاريخ النشر:2024/12/28

ملخص:

سعينا من خلال هذه الدراسة لتفسير العلاقة بين الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي والسيادة الخارجية للدول الأعضاء، وفي سبيل هذا الهدف حاولنا إزالة الغموض حول الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي بصفته كيان فريد من نوعه حسب رأي بعض الفقهاء، فلا هو بالمنظمة دولية ولا دولة فدرالية أو كونفدرالية بل يجمع بين هذه النظم في ذات المؤسسة، وتم من خلال هذه الدراسة تتبع ممارسات الدول الأوروبية للسيادة الخارجية والكشف عن مواطن الانشقاق والتجزئة التي صارت تهدد وحدة وكيان الاتحاد الأوروبي، واتضحت لنا أيضا محاولات الاتحاد الأوروبي نحو الاندماج وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، إلا أننا توصلنا للاعتراف بأن الاتحاد الأوروبي يمر بمعضلتين، وهما البحث عن هويته القانونية، وممارسة الدول الأوروبية للسيادة الخارجية في ظل قيود الاتحاد الأوروبي، وترتبط كل معضلة بالأخرى.

الكلمات المفتاحية:

السيادة الخارجية، الاندماج الأوروبي، نظام قانوني فريد من نوعه، تحرر السيادة.

Abstract:

We aim through this study to reach the relationship between the legal nature of the European Union and the external sovereignty of member states, we sought to remove ambiguity about the legal nature of the European union as a unique entity

المؤلف المرسل: مُحَمَّد العادل المصطفى سي علي Email:edelsiali@yahoo.fr

according to the opinion of some jurists, It's neither an international organization nor a federal or nonfederal state, but it combines this two system in the same legal regime.By tracking European countries practices in there external sovereignty, we revealed the fragmentation that threaten the EU unity, and it's became clear to us the European Union's attempts towards integration and achieving economic and political integration, and we come to recognize that the E U is between two dilemmas, firstly the search for legal identity, and external sovereignty of member states under the EU restrictions, and each of this two factors has close relationship with each other.

***Keywords**:*
External sovereignty, European integration, Sui generis legal system, Sovereignty Liberation

مقدمة

كان غرض الدول الأوروبية قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي بنسخته الحالية إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كسوق مشتركة لتسويق هذه المواد، حيث ضم في بدايته ستة دول ثم تطورت أهدافه تدريجيا وأخذت الدول الأوروبية توسع من نطاق التعاون الدولي فيما بينها للوصل إلى درجة الاندماج والتكامل السياسي والاقتصادي، ويحتوي اليوم الاتحاد على 27 دولة تهدف لتحقيق العديد من الأهداف في طليعتها تعزيز السلام والرفاهية للمواطن الأوروبي، وتسهيل حركة انتقالهم بين الدول الأعضاء دون أية قيود.

إن هذا التطور النوعي والكمي للاتحاد الأوروبي والدول المنظمة له أدى إلى خلق ابهام في الطبيعة القانونية للاتحاد، والذي بقي بمثابة ذريعة لصعوبة تفسير العلاقة القائمة بين الاتحاد والدول الأعضاء، ويعود ذلك أساسا لأثر الاتحاد الأوروبي على السيادة القومية، خاصة وأنه تاريخيا شهدت الدول الأوروبية نزاعات حادة انتهت بحروب دموية كانت آخرها الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر دليلا عن تباين السياسات الخارجية للدول الأوروبية واختلافها.

واليوم يقف فقهاء القانون الدولي أمام معضلة حقيقية وهي صعوبة تحديد الهوية القانونية للاتحاد الأوروبي، وخصوصا في ظل تعدد وجهات النظر وأراء الباحثين في مجال القانون حول الطبيعة القانونية للاتحاد، فهناك من يرى بأنه منظمة دولية، والبعض يعتقد بأنه يتشابه مع الاتحاد الفدرالي Fédéral فيما يصفه البعض بأنه اتحاد فوق وطني supra national ، و أبان نفر آخر من الفقهاء عن وصف مغاير باعتباره كيانا ذا طبيعة خاصة يتمركز ما بين المنظمة الدولية والدولة الفدرالية.

وبالنظر لما سبق من الأسباب التي تم طرحها رأى العديد من الباحثين في مجال القانون الدولي ضرورة تكثيف جهودهم للبحث عن العلاقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي كمؤسسة دولية مع الدول المكونة له، ولاسيما في مسألة ممارسة سيادتها الخارجية، وخاصة بعد زوال المفهوم التقليدي للسيادة القومية حيث انتقل المجتمع الدولي المعاصر من فكرة السيادة القومية إلى تدويل السيادة، وعليه تركز هذه الدراسة حول البحث عن علاقة التأثير والتأثر القائمة بين

المنظومة القانونية للاتحاد والسيادة الخارجية للدول المكونة له، ولاسيما أن الممارسة الدولية أثبتت تعارض بعض المواقف الدولية المتخذة من طرف الدول الأوروبية مع قرارات صادرة عن الاتحاد، والتي يتوجب دراسة أثارها على وحدة وتماسك المنظومة القانونية للاتحاد الأوروبي.

يتكون هذا الموضوع من تحليل متغيرين هامين، وهما ظاهرة التكامل الأوروبي التي تنصرف إلى تحقيق الدول الأوروبية التقارب إلى درجة الانصهار في سيادة الاتحاد الأوروبي، وهو ما كان الهدف الرئيسي من وراء تأسيس الاتحاد الأوروبي، وفي مرحلة ثانية عرجنا إلى مظاهر تحرر الدول الأوروبية من قيود الاتحاد وتأثير هذا التحرر على منظومته القانونية و مستقبله، الذي صار اليوم يثير العديد من التساؤلات لدى الفقهاء والعارفين في مجال القانون، لاسيما وأن التطورات داخل وخارج الاتحاد مستمرة وتؤثر بشكل مباشر على منظومته القانونية، وهو ما يجعل من الموضوع أكثر إثارة للبحث عن جوانبه القانونية لرفع اللبس عن بعض الغموض الذي يسود هذا الموضوع.

يحوز الموضوع أيضا على أهمية علمية تساعد العارفين في مجال القانون على فهم طبيعة العلاقة بين الاتحاد والدول الأوروبية، وذلك بالجمع بين القواعد النظرية والممارسة الفعلية للسيادة الخارجية، وهو بذلك يوضح جوانب النقص في المنظومة القانونية للاتحاد التي لا تزال محل جدل لدى الفقهاء نتيجة للتباين الشديد في المواقف الدولية للدول الاوروبية والاتحاد، كما تمثل هذه الدراسة معلومات اضافية للتنبؤ بمختلف التحولات المستقبلية التي ستطرأ على الاتحاد الأوروبي.

وعليه بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الأتية :

في خضم تطورات الممارسة الدولية للسيادة الخارجية للدول الأوروبية، ما هو الوصف الدقيق لطبيعة العلاقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المنظمة له ؟

المبحث الأول

اندماج السيادة الخارجية للدول الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي

تطورت فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي منذ ظهورها أول مرة بمؤتمر Paris للفحم والحديد بتاريخ 23 جويلية 1952، وتعتبر اتفاقية روما لعام 1957 النواة الاساسية لإنشاء الاتحاد الأوروبي بعبارة المجموعة الإقتصادية الاوروبية وفي عام 1993 تم حذف كلمة الاقتصادية من اسم المعاهدة بموجب المادة الأولى من معاهدة ماسرخيت وأعيد صياغتها باسم معاهدة "آلية عمل الاتحاد الأوروبي".

المطلب الأول

مظاهر التكامل الأوروبي

يمكن تحديد نطاق السيادة الخارجية لأي دولة عن طريق فرض قواعد تعلو عــن قواعــدها الوطنية، والتي لها أسبقية فــي النفاذ والقدرة على الحد مـن نطاق السيادة الخارجية للدولة، واستطاع الاتحاد الأوروبي في العديد من المواقف أن يفرض على الدول الأوروبية موقف مشترك ويجسد توجه الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يعتبــر مظهرا من مظاهر تدويل السيادة الأوروبية ذلك عن طريق توسيع أبعادها الخارجية مع خضوعها للدستور الاتحادي الذي يوحد الدول الأوروبية التي كانت مستقلة فيما سبق، وينظم الافراد والأسر الأوروبية بشكل مباشر (كلسن، 1986)

لابد في البداية من الإشارة إلى أن عوامل التكامل داخل منظومة الاتحاد كثيرة، فمنها ما تؤثر مباشرة على السيادة الوطنية، ونذكر في طليعتها معاهدة لشبونة لعام **2007** التي نصت على ثلاثة خطوات ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الخارجية للدول الأوروبية، وهي الرئاسة الدائمـــة للمجلس الأوروبي، إعادة تحديد موقع الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والشؤون الخارجية، وجهاز خدمة التحرك الخارجي الأوروبي كأداة دبلوماسية تخدم الشؤون الخارجية للدول الأوروبية، وأشارت المادة 07 من ذات الاتفاقية على ضرورة الوصول إلى الاندماج السياسي والأمني بيــن الــدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه النصوص بمثابة أدوات قانونية للدول الأوروبية مسخرة لتحقيق الاندماج الدولي وتكوين سيادة أوروبية موحدة. (معاهدة الاتحاد الأوروبي ، 2007)

قام الاتحاد الأوروبي أيضا بإنشاء مؤسسات فوق وطنية لتجسيد مشروع الاندماج الأوروبي، فنذكر على سبيل المثال المفوضية الأوروبية التي تصدر قرارات فوق وطنية، وتقوم بدور المبادر السياسي والوسيط في العديد من المواقف السياسية داخل أوروبا وخارجها، و المحكمة الأوروبية التي نعتبرها أيضا بمثابة أداة لتعزيز قانون الجماعة الأوروبية، بالإضافة للبرلمان الأوروبي باعتباره هيئة منتخبة من شئنها أن تطور أفكار الأعضاء المنتخبين عن طريق الخروج من الولاءات الوطنية إلى الدفاع عــن المصالح الأوروبية، فيما سيتحول المجلس الوزاري الأوروبي من طابعه البين حكومي إلى الفوق وطني، فهو بهذا الشكل سيدعم لا محالة مسار التحول نحو الاندماج الأوروبي (مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية ، 2022) .

وفي سبيل تحقيق الاندماج والتكامل السياسي قام أيضا الاتحاد الأوروبي سنة 1970 باستحداث ألية خاصة بالتعاون السياسي الأوروبي لضمان التنسيق والتعاون بين وزراء خارجية الدول الأعضاء عن طريق تبادل المعلومات وتنسيق سياستهم الخارجية، فقامت كل دولة عضو بتعيين أحد دبلوماسيتها في منصب المدير السياسي، والذي أسندت إليه مهمة التنسيق في مجال السياسة الخارجية مع باقي دول الجماعة الأوروبية ، ورغم أن الدول اتخذت هذا الإجراء إلا أن الدول الأوروبية ظلت محتفظة بقدر كبير من سيادتها السياسية والأمنية، واقتصر الأمر على تحقيق التشاور والتنسيق في المواقف السياسية لتلـك الدول (مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية ، 2022).

قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء هيئة أركان عسكرية مشتركة لرصد التطورات السياسية والمساعدة على توفير الخبرة العسكرية، وتعد هذه الألية مؤشرا هاما من مؤشرات الاندماج الأوروبي لأنها تعبر عن موقف مشترك للدول الأوروبية اتجاه القضايا الأمنية لصنع السلام في المناطق التي تعرف نزاعات مسلحة داخلية، ولا بأس أن ننوه للدور الذي تلعبه الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي في دعم هذه الألية حيث وافقت على توفير قدرات بحرية للمجموعات القتالية في النصف الأول من سنة 2007 ، وهذا ما نراه دليل على اتحاد الدول الأوروبية عسكريا (حسين، 2024).

كما تدخل المجلس الأوروبي التابع للاتحاد بشكل مباشر في العديد من القضايا الدولية في طليعتها النزاع الروسي – الأوكراني، وتم ذلك عن طريق الدعم العسكري والسياسي لأوكرانيا، فقد بلغت اعانات الاتحاد الأوروبي سنة 2023 ما يقارب 85 مليار يورو موجهة لأوكرانيا دولة وشعبا، فضلا عن المساهمات الثنائية للدول الأوروبية للقضية الأوكرانية بدعم من الاتحاد الأوروبي، وهذا المسعى يندرج ضمن استراتيجية الاتحاد لدعم القطاع الأمني والعسكري في أوكرانيا (union, 2023, p. 22) .

ذكر التقرير السنوي لعام 2023 الصادر عن المجلس الأوروبي في خلاصته عن السياسة الخارجية للاتحاد بأنه تعلم دروسا من الأزمات الأمنية في جميع أنحاء العالم خصوصا في كل من أفغانستان، أوكرانيا، السودان ، فلسطين، ففي هذه الأزمات سعى الاتحاد إلى مساعدة مواطنيه المتواجدين في الخارج لمواجهة حالات الطوارئ، وهذه الغاية لا تتحقق إلا عن طريق تعزيز دور البعثات الدبلوماسية لضمان الحماية للمواطن الأوروبي، ويتدخل الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر في اختيار هذه البعثات المناسبة للقيام بحماية للفرد الأوروبي خارج الأقاليم الأوروبية (union, 2023, p. 23) .

نذكر بأن نشاط الاتحاد الأوروبي عن طريق مجلسه كان له الدور الكبير في رفع مستوى العلاقات الأوروبية مع دول أمريكا اللاتينية، وتجسد ذلك في إبرام الاتحاد الأوروبي لمذكرة تفاهم سنة 2023 مع كل من الأورغواي والأرجنتين من أجل التبادل التجاري في مجال المواد الطاقوية، كما كان للاتحاد دور كبير في تعميق العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد والشيلي، وفي نفس السياق ساهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في تنفيذ قواعد حقوق الانسان في العديد من الدول مثل كوبا حيث أثار الاتحاد الأوروبي في الدورة المنعقدة سنة 2023 وضع المعتقلين عقب احتجاجات جوان 2021، وفي فنزويلا أيضا وصل النشاط الخارجي الأوروبي بالتعاون مع كندا لدعم المفاوضات بين الحكومة والمعارضة من أجل التوصل

إلى حل نهائي لأزمة الهجرة الفنزويلية، وهذا دليل على توجيه السياسة الخارجية للدول الأوروبية نحو أهداف مشتركة وهذا تأثير واضح ومباشر في السياسة الخارجية للدول الأوروبية (union, 2023, p. 32) .

كما اعتمد مرفق السلام الأوروبي التابع للمجلس الأوروبي إجراء دولي هام الذي يعتبر كخطوة استراتيجية للاتحاد الأوروبي، يتمثل في تقديم الدعم والمساعدات للقوات المسلحة النظامية في الجمهورية الموريتانية، حيث قدر هذا الدعم بمبلغ 15 مليون يورو لهذه القوات من أجل دعم وتعزيز حماية الحدود الوطنية والمياه الإقليمية لدولة موريتانيا، وسارت الدول الأوروبية نحو هذا الإجـــراء بدعمـــه ماليا، ومن هنا يتجلى دور الاتحاد الأوروبي في توجيه السياسة الخارجية للدول المكونة له (etrangères, 2024).

المطلب الثاني

أثر الاندمـاج الأوروبي على الطبيعة القانونية للاتحاد

يؤدي الاندماج الأوروبي إلى إمكانية تحول الطبيعة القانونية للاتحاد من مجرد تنظيم دولي إلى دولة فدرالية أو كونفدرالية، ودليلهم على ذلك هو مشروع الدستور الأوروبي الذي تم تداوله في العديد من المناسبات من قبل مسؤولين على السياسة الخارجية للدول الأوروبية آخرها سنة **2004**، وينم ذلك عن رغبة شديدة في المضي نحو قانون أوروبي موحد يضم فيه دولا ذات خصائص مشتركة تسعى نحو تحقيق التعاون الأوروبي المشترك والاندماج التام بين السيادة الخارجية للدول الأوروبية ومواقف الاتحاد الخارجية إلا أن ذلك المشروع فشل بسبب رفض الشعوب الاوروبية الموافقة عليه.

الفرع الأول: المنطق الفدرالي في منظومة الاتحاد الأوروبي

تنشأ الدول الفدرالية بطريقتين إما عن طريق انضمام عدة دول لبعضها البعض مثل الولايات المتحدة الأمريكية (المثال الرائد للدولة الفدرالية) أو عن طريق تفكك إمبراطورية أو دولة وتجزؤها إلى عدة دويلات اتحادية، وفي كلتا الحالتين تتمتع الدولة الفدرالية التي تضم هذه التشكيلات بكامل الصلاحيات الدولية، بالإضافة إلى فرض سلطاتها المباشرة على السكان المقيمين بالأقاليم الكائنة في المجال الوطني للدول المكونة للاتحاد، وفي حالة إسناد هذه المعايير على نشأة الاتحاد الأوروبي نكتشف معا بأنه نشأ عن طريق اتفاق ستة دول أوروبية عام 1952 وهي فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا وإيطاليا (تونسي، 2000).

في البداية ، ركز المؤسسين الأوائل للاتحاد الأوروبي على الفكرة البراغماتية القائمة على المصلحة المشتركة، والتي تؤسس لاندماج الدول الأوروبية لتصل إلى درجة الدولة الفدرالية، ففي مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي بدأت بعض المؤشرات في الظهور مثل إعلان Sohuman بتاريخ 1950/05/09 ، والذي أشار إلى قيام دولة فدرالية حيث ذكر ذلك في السياق الآتي " لا يمكن بناء أوروبا دفعة واحدة ولا حتى عن طريق البناء الشامل بل يتوجب بناءها عن طريق إنجازات واقعية بإنشاء أولا تضامن فعلي لجمع الدول الأوروبية، والذي يتطلب انقضاء المعارضة العلمانية في كل من ألمانيا وفرنسا، ويجب أن يؤثر كل إجراء على فرنسا وألمانيا ثم عليهما أن يتحدا من أجل إنتاج الفحم والحديد كمقدمة نحو إنشاء قواعد مشتركة للتنمية الاقتصادية الشاملة، وهي أول خطوة نحو بناء دولـــة فدرالية أوروبية، ويسمح هذا الإجراء

بتغيير مصير الدول الأوروبية التي طالما كرست فترات طويلة من الزمن لتصنيع الاسلحة الحربية التي راح ضحاياها أوروبيين دوما "، وتأثر بهذا الطرح الاستاذ Jean Monnet وأعضاء من الجمعية العامة للدول الأوروبية حيث أشار هذا الاستاذ إلى أن إنشاء اتحاد سياسي أوروبي يتطلب المرور عبر اتحاد اقتصادي، صناعي فلاحي وإداري بشكل مستمر، ويعتقد بأن الاتحاد السياسي هو الهدف الاسمى لتأسيس الاتحاد الأوروبي (Pavanot, 2004).

يرى الفقيه Dominique Roussou بأن استعمال مصطلح الدستور يرتبط بمفهوم الدولة ولا ينصرف إطلاقا لمجال القانون الدولي، وهو ينبئ بما قد سيؤول إليه الحال من أوضاع قانونية في أوروبا مستقبلا، أو ما يطمح إليه النظام الأوروبي الذي يسعى لإنشاء مجال جغرافي موحد يربط بين الدول المكونة للاتحاد، وبقرارات صادرة عن السلطة المركزية للاتحاد الأوروبي بحيث يتمكن من مخاطب الفرد الأوروبي بقواعد قانونية ملزمة للكافة تندرج ضمنها حقوق وواجبات للأفراد ودولهم (Pavanot, 2004, p. 5).

تعتبر عملية التحول التي عرفها الميثاق التأسيسي للاتحاد الأوروبي انتقالا من القواعد الاتفاقية إلى التفكير في إنشاء قواعد الدستورية بمثابة تغير جذري في المنظومة القانونية للاتحاد، وخصوصا بعدما تقدمت الدول الأوروبية بمشاريع قوانين لإنشاء دولة أوروبية موحدة ذات طابع فدرالي منها مشروع Spinel في 1989/02/14 ومشروع Merman في 1994/02/10، وفي كلا المشروعين تم استعمال عدة أشكال للتعبير عن القانون الاساسي الأسمى في أوروبا مثل مصطلح " الميثاق الدستوري الأساسي " la chart constitutionnelle de base "، وما هذه العبارات إلا مؤشرات عن التحول من الطابع المؤسساتي الدولي نحو إنشاء دولة فدرالية، وآخر المحاولات كانت سنة 2004 أين طرحت الدول الأوروبية فكرة إنشاء دستور موحد يعبر عن هوية المواطنين الأوروبيين اللذين يفوق عددهم إلى 450 مليون (Pavanot, 2004, p. 6)

لكن رغم هذه المحاولات تبقى الهوية الإقليمية الأوروبية تطرح العديد من الإشكالات العويصة التي تقف في وجه الاندماج الأوروبي لتشكيل دولة فدرالية، وخاصة في ظل غياب الهدف الحقيقي والظاهري للدول الأوروبية المتنوعة من حيث التركيبات السياسية والاقتصادية، ونشير في ذات السياق لاختلاف دول أوروبا الشرقية عن الغربية، فلا تزال بعض الدول الشرقية متأثرة بالتيار الإشتراكي كما أن أوروبا تأثرت بديانات مختلفة، فمثلا تعتبر بعض الدول الأوروبية الاسلام إرث ثقافي يتوجب المحافظة عليه في حين أن هذا الطرح لا يلقى الاجماع في أوروبا، أما من حيث اللغة فيتوجب على الدول الأوروبية لتعميم اللغة الإنجليزية في أوروبا لتحقيق الاندماج الاقليمي لكنها لم تصل بعد إلى هدفها، ويمتد اختلاف الدول الأوروبية ليشمل المواقف السياسية الدولية حيث كل دولة تختلف عن الاخرى، وفشلت الدول الأوروبية في العديد من المرات في الوصول إلى موقف مشترك، فلا يمكن إذن للاتحاد الأوروبي أن يكون بمثابة دولة فدرالية لأنه لا يتمتع بالاختصاص الشامل في مجال السياسة الخارجية، المالية والضريبة، بالإضافة إلى ذلك لا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد محتفظة بشخصيتها القانونية ومعترف بها داخل وخارج الاتحاد (رسول، 2008)

لذلك من المستبعد أن نصف الاتحاد الأوروبي بالدولة الفدرالية، لكن هذا لا يعني بأنه لا يحمل أية مواصفات للدولة الفدرالية بل من منظورنا أن الاتحاد يسير وفقا للمنطق الفدرالي، ويحتوي على العديد من الاليات القانونية التي تنظم اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي، والذي تشترك فيه الدول الاوروبية لاتخاذ قرارات تهم الشأن العام الأوروبي، ولعل مسعى الدول الأوروبية هو الوصول إلى دولة فدرالية لا يزال قائما لكن ما سبق الاشارة إليه من عراقيل تقف في وجه قيام النظام الفدرالي في أوروبا ، ودليل هذا الطرح هو رفض الشعب الأوروبي لفكرة إنشاء دستور أوروبي مشترك.

الفرع الثاني: النمط الكونفدرالي في الاتحاد الاوروبي

يعد النظام الكونفدرالي أحد أشكال الدول المعروفة في مختلف النظم القانونية للدول المستقلة ذات السيادة التامة، والتي تعقد باتفاق يعد بمثابة رباط قانوني لتنظيم جزئي لمصالح الدول، ويشترك النظام القانوني للاتحاد الأوروبي مع النظام الكونفدرالي في العديد من المميزات لاسيما في مرحلة التأسيس فكلاهما تأسسا بموجب اتفاقية دولية، وتنظمها قواعد القانون الدولي الخاصة بمجال إبرام الاتفاقيات الدولية، في حين يبقى الاختلاف بين النظامين الكونفدرالي و الفدرالي واضحا وجليا، فهذا الأخير يعد بمثابة تنظيم داخلي للدولة ينظمه دستور وطني بينما النظام الكونفدرالي هو تنظيم يضم مجموعة من الدول المستقلة وليست دولة موحدة، وبالنتيجة فالاختلاف بينهما من حيث الطبيعة لا من حيث درجة الاندماج(Etienne Arcq, Vincent Coorbyter Istasse, 2012)

يعتقد بعض العارفين في مجال القانون أن الاتحاد الأوروبي أقرب إلى النظام الكونفدرالي أكثر منه إلى النظام الفدرالي، وذلك لأنه يتميز بالتنظيم الدولي لا التنظيم الوطني، وأنه تأسس وفقا لقواعد دولية لا وطنية، غير أنه يختلف عن النظام الكونفدرالي في بعض المسائل منها المتصلة بممارسات الديمقراطية لدى الاتحاد الأوروبي، والتي تتجسد أساسا في البرلمان الأوروبي الذي يختارونه الناخبون المتمثلون في مواطني كل الدول الأعضاء في الاتحاد الذي يتكون حاليا من 720 عضوا (https://european-union.europa.eu/index_en)، والمألوف لدى الجميع بأن الديمقراطية لا تخرج عن المجال السيادي للدولة فكيف للاتحاد الأوروبي الذي يتكون من دول ذات سيادة أن يمارس الديمقراطية عن طريق الأفراد و خارج حدود دولته ؟، ولهذا السبب يعتقد بعض العارفون في مجال القانون الدولي بأن من عراقيل انطباق النموذج الكونفدرالي على الاتحاد الأوروبي، وهي عدم وضوح خصائص النظام الكونفدرالي في المنظومة القانونية للاتحاد، ويعود هذا الغموض إلى التطور المستمر في قواعده وهو ما يتنافى مع الخصائص الأصيلة للاتحاد كضرورة تحديد مجالات الاتحاد الكونفدرالي في العلاقات الخارجية، الدفاع المشترك وتنظيم بعض النشاطات الاقتصادية (رسول، 2008، صفحة 188).

المبحث الثاني

تحرر السيادة الخارجية للدول المنظمة في الاتحاد الأوروبي

سنخصص هذه المرحلة من البحث لدراسة مواطن التجزئة والانشقاق داخل المنظومة القانونية للاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال التعرض لمظاهر تحرر السيادة الخارجية عن الاتحاد الأوروبي وأثارها على الطبيعة القانونية للاتحاد.

المطلب الأول

مظاهر تحرر السيادة الخارجية للدول الأوروبية من الاتحاد

حررت دول الاتحاد الأوروبي ذاتها في العديد من المرات عن القيود المفروض عليها من طرف الاتحاد بفصل تمسكها بتقاليد السيادة القومية، ويتجسد ذلك من خلال الإفصاح عن مواقفها بشكل مستقل عن إرادة الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعيق مسار الاتحاد نحو الاندماج والتكامل الذي يعتبر غاية ترغب الدول الأوروبية في الوصول إليها.

غير أن الاتحاد فشل في توحيد مواقف الدول المكونة له في العديد من القضايا الدولية، وأبان ذلك على الانقسام العميق في الرأي الأوروبي الذي كان يبدو في البداية مشترك اتجاه جميع القضايا الدولية، وفي طليعتها قضية غزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث عارضت كل من فرنسا وألمانيا هذا الغزو بينما أيدته بريطانيا، إسبانيا، بولندا، هولندا، إيطاليا ودنمارك، وهذا ما يؤكد على وجود عراقيل تقف في وجه الاندماج الأوروبي، وتبين للعالم قدرة الدول الأوروبية على اتخاذ قراراتها بعيدا عن هيمنة الاتحاد الأوروبي (مولنا، 2021، صفحة 10)

كما لم توفق الدول الأوروبية في تحقيق الانسجام بين سياستها الخارجية و قواعد الاتحاد الأوروبي خصوصا في مجال الدفاع المشترك، و دليل ذلك اعتمادها على حلف الناتو في تسوية النزاع في كرواتيا، البوسنة وكوسوفو، بالإضافة إلى ما سبق ذكره كشف النزاع في سوريا عن العديد من التباين في مواقف الدول الأوروبية فمنها من ترى بضرورة وقف النزاع وأخرى تصف الوضع بالشأن الداخلي الذي لا دخل لها فيه أي أنها لم توفق في اتخاذ رأي مشترك لكل الدول الأوروبية (مولنا، 2021).

أما في ليبيا فقد انحازت فرنسا إلى جانب قوات الجنرال خليفة حفتر فيما دعمت ألمانيا وإيطاليا الحل السياسي في المنطقة التي شهدت توترا ونزاعا مسلحا داخليا، وتعد جل هذه الأمثلة عبارة عن أدلة عن حفاظ الدول الأوروبية على تقاليد سيادة الدولة القومية رغم مكانة القرارات الصادرة عن المجلس الأوروبي باعتباره مؤسسة فوق وطنية إلا أن فقدانها لألية تنفيذ القرارات الصادرة عنها يجعل الدول الأوروبية تنفذ ما تريد من قرارات على أقاليمها تجسيدا للسيادة الوطنية (مولنا، 2021)

تتضح الانشقاقات العميقة في مكونات الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في الدول المؤسسة له الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ألمانيا ، فرنسا، بلجيكا وإيطاليا، هولندا ولكسمبورج)، وتلك المنظمة لاحقا مثل بريطانيا سنة 1973 – 2015، فقد عارضت في البداية فرنسا على انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وبعد انضمامها عارضت بريطانيا فكرة

التكامل السياسي التي كانت عبارة عن طموح تريد الدول المنشأة للاتحاد الوصول إليه، وشجعت في المقابل بريطانيا الإبقاء على الهدف الأوروبي التقليدي المتمثل في إقامة سوق أوروبية مشتركة أي أنها تريد الوصول إلى مصالح اقتصادية فقط، ولا مصلحة لها في تحقيـق أي شكـل من أشكال الاندماج داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، وفضلت بريطانيا أن تجعل من الاتحاد كيانا اقتصاديا بحتا دون التدخل في المسائل السياسية، ويعود ذلك إلى اعتبارات ذات الصلة بالعلاقات الخارجية القوية لبريطانيا مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعتبر بريطانيا في نظر المجتمع الدولي دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، وهذا وحده مبرر كاف للتباين والاختلاف في تشكيلة الاتحاد الأوروبي، وتحافظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية دون السماح بظهور أي منافس لها، وكل ما سبق ذكره من أسباب جعل بريطانيا تعلن بعد استفتاء شعبي سنة 2015 خروجها من الاتحاد الأوروبي مخلفة أثارا عادت سلبا على الاتحاد، حيث فقد قرابة 12.5 % من سكانه و 15 % من قوته الاقتصادية (عبد الحليم دهبي ، اسماعيل دبش ، 2020).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره لا تزال العديد من الدول الأوروبية تحتفظ بحقوقها السيادية كالإشراف على سياستها المالية الخاصة بالضرائب والشؤون الخارجية، فبإمكانها عقد معاهدات منفردة مع دول أخرى، وتحتفظ بجيوشها الوطنية لحماية أقاليمها من التدخل الاجنبي، كما رفضت كل من السويد والدنمارك استبدال عملتها الوطنية مثلما فعلت إنجلترا سابقا قبل انسحابها من الاتحاد الاوروبي التي رفضت استبدال عملتها باليورو والانخراط في منطقة اليورو)مولنا , 2021).

يمكن أيضا أن نتعرف على التباين في مواقف الدول الأوروبية من خلال تصويتها على بعض القرارات الصادرة عن هيئات دولية كمنظمة الأمم المتحدة، حيث كشفت الممارسة الدولية عن تباين في التصويت للدول الأوروبية في بعض المسائل ذات الأهمية الحيوية في المجتمع الدولي، وفي طليعتها مسألة إنهاء النظام الاستعماري ، نزع السلاح ، تقرير المصير والسيادة... ، ولا بأس أن نذكر على سبيل المثال القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2012 والذي جاء في مضمونه دلالات واضحة على الترحيب بالاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الأمن سنة 2009 بشأن عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط، حيث أكد فيها مجلس الوزراء على عدم شرعية المستوطنات والجدار العازل الذي شيدته قوات الاحتلال الإسرائيلية ، لكن الغريب بأن عملية التصويت في مجلس حقوق الإنسان عرفت امتناع بعض الدول الأوروبية عن التصويت منها إيطاليا، بولندا، رومانيا، إسبانيا، بلجيكا ونمسا، وهو الأمر الذي يدفع إلى طرح العديد من التساؤلات فكيف تبنت الجمعية العامة سنة 2009 بيان الاتحاد الاوروبي حول نفس المسألة ثم رفضت الدول الأوروبية السابق ذكرها عن التصويت عن القرار، ونصل إلى أن هذا التباين في المواقف ما هو إلا تعبير عن التمسك القوي لدول الاتحاد بمبدأ السيادة الوطنية، وهو ما يعرقل مسار الاتحاد نحو الاندماج والتكامل (Rapport annuel du haut commissaires des nations unie aux droit de l'homme, 2021).

المطلب الثاني

انعكاسات تحرر السيادة الخارجية للدول الأوروبية على الطبيعة القانونية للاتحاد

إن قيام الاتحاد الأوروبي كمنظومة قانونية متجانسة موحدة تضم دولا مع الاعتماد على أليات وطنية وشبه وطنية لسير الاتحاد، جعل العارفين في مجال القانون الدولي يفكرون في استحداث صيغ قانونية جديدة تعبر عن نوعية الاتحاد الأوروبي ككيان خاص، فظهرت عدة أشكال تدل على أنماط قانونية جديدة للاتحاد.

الفرع الاول: الاتحاد الاوروبي بوصفه منظمة فوق وطنية

تعود فكرة هذا النموذج إلى ما بعد حادثة القنابل الذرية هيروشيما ونكازاكي حينها طالبت الدول العظمى بإقامة منظمة فوق وطنية للسيطرة على جميع القوات العسكرية باستثناء الشرطة والشؤون الداخلية معتبرة هذا الحل نموذجا جديدا لتجنب الدخول في حرب أخرى، و صار هذا المصطلح يستعمل لوصف الاتحاد الأوروبي بأنه نوع مستحدث من الكيانات السياسية، ويعد بديلا عن النظام دولي الاوروبي كونه يقع في مكانة متوسطة ما بين الكيانات الوطنية والدولية، حيث تداول هـــذا المصطـــلح (فوق الوطني) Supra-national مرتين في معاهدة باريس 23 جويلية 1952 ، وكان يقصد به أنداك تنظيم العلاقة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعملية صناعة القرارات داخل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وساهمت هذه الأفكار بشكل كبير في جعله مصطلحا مرتبطا بشكل من أشكال التنظيمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأوروبي الذي يظل مجهول الهوية القانونية نظرا لعدم وجود مفهوم راسخ يحدد طبيعته القانونية، وأدى هذا الأمر إلى عدم الوضوح في نظامه القانوني وهو ما دفعهم للقول بأنه تنظيم فوق وطني(Schmitz, 2001)

ويمكن بكل سهولة استخلاص مميزات المنظمة الدولية ذات الطابع الفوق وطني من خلال البحث في مراحل تطور الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق نؤكد بأن نشأة الاتحاد الأوروبي كان من أجل خلق ألية رقابة على اقتصاديات الدول الأوروبية في إنتاج مادتي الحديد والصلب سنة 1952 لأن غرض الدول الأوروبية في البداية جاء لوضع نظام رقابي على إنتاج هذه المواد، وسرعان ما تطور النظام القانوني للاتحاد الأوروبي من سنة 1958 إلى غاية سنة 1967، حيث كان يهدف في هذه المرحلة إلى تشكيل مجتمع أوروبي محدد المعالم في تنظيم مؤسساتي نوعي يؤثر على العلاقات الأوروبية، واستمرت الدول الأوروبية في تطوير الاتحاد بعد سنة 1967 إلى سنة 1987 عن طريق التعمق في الاندماج والتوسع المستمر للاتحاد لإزالة الرسوم والقيود الجمروكية والمساهمة في حركة السلع والخدمات داخل منطقة اليورو، وأصبح بمثابة إطار مؤسساتي قابل للتحول والاندماج الشامل، ولذلك سميت مرحلة ما بعد سنة 1987 لدى بعض الفقهاء بمرحلة التوحيد والتنمية المشتركة، فأهدافها لا ترتبط بمنظمات دولية أخرى بقدر ارتباطها الوثيق بإرادة دول الاتحاد في خلق إطار مؤسساتي داخلي قوي (Schmitz, 2001, p. 4).

يعرف الاتحاد الأوروبي وفقا لهذا المنطق بأنه اتحاد فوق وطني أي كيان دولي ذو طبيعة خاصة يضم دولا أوروبية، والتي تسعى في كل مؤتمراتها الدولية المنعقدة للوصول إلى اندماج قصد إنشاء إطار مؤسساتي قابل للتطور بشكل مستمر وتلقائي كلما سمحت بذلك الظروف الدولية، ونظريا يعد الاتحاد منفتحا على وظائف التنظيم الدولي بجميع أنواعها

(الرقابة، التمثيل الخارجي للدول، التنظيم الهيكلي للدول المكونة له) ، وهو بذلك يؤدي وظيفته بشكل رئيسي المتمثلة أساسا في الاندماج الدولي، والتي تتحمل الدول الاوروبية مسؤولية الوصول إلى هذه الغاية، ونعتقد اعتقادا جازما بأن هذا التطور لم يكن ليحصل لولا رغبة الدول الأوروبية في الخروج من طابع التنظيم الدولي نحو الدولة الأوروبية، وذلك لأن النظام الفوق وطني يعد بمثابة شكل من أشكال تطور المنظمة الدولية المتخصصة من الدولة الوطنيـــة نحو اتحاد دول (Schmitz, 2001, p. 7).

يمكن القول بأن دور الاتحاد الأوروبي وفقا لهذا المنطق هو التحضير لإنشاء دولة لكنه يبقى عاجزا على استكمال مراحل إنشاءها، وذلك لأن إنشاء دولة يتطلب إعلان واعتراف دولي كتعبير عن إرادة دولية عن اندماج وانصهار سيادات الدول المكونة له في سيادة واحدة وهـــي سيادة الدولة الاتحادية، يعني ذلك بأن الفاعلين السياسيين في الاتحاد مقتنعين بتحويل صلاحياتهم الوطنية وجميع نشاطاتها العمومية نحو إرادة الاتحاد، وينبغي لهذا التحول النوعي أن يتلاءم ومتطلبات دولة القانون والحق، ويعلن عليه في شكل قرار أو تصرف دولي انفرادي يؤسس لميلاد كيان جديد يتم من خلاله توجيه كل أجهزة الاتحاد الفوق وطنية نحو خدمة دولة المنشودة، وحينما نجسد هذا الطرح على الاتحاد الأوروبي يتوجب أن يفرض القانون الأوروبي على الدول بشكل يضمن تطبيقه فوق دساتير الدول الأوروبية، وهو الإجراء الذي تتجنب الدول الأوروبية اتخاذه بسبب التخوف من الانزلاق نحو دولة فدرالية أوروبية، لأن هذا الأخير ليس بالمطلب الذي يلقى الاجماع من طرف كافة أعضاء المجلس الأوروبي (Nathahe Breack, Romman Amandine Carespy, 2014)

إن دراستنا للاتحاد كمنظمة فوق الوطنية يسوقنا مباشرة للبحث عن مكانة الدول في هذا النوع من الاتحادات من أجل رفع اللبس على مصطلح "فوق الوطني"، وفي هذا السياق نصت المادة الثالثة من اتفاقية لشبونة Lisbon على عدة مقومات تصف مكانة الدول المكونة للاتحاد الأوروبي في هذا الكيان كاحترام المساواة في سيادة الدول المكونة للاتحاد واستقلاليتها المحلية والاقليمية في وضع النظام العام (لشبونة، 2007)، وفي ذلك دلالة على قيام الشخصية القانونية للاتحاد بشكل مستقل عن شخصية الدول المكونة له، ومعنى ذلك أيضا أنه يصعب في هذه الحالة القول بأن الاتحاد الأوروبي وصل إلى ذروة الاندماج بل لا يزال يبحث عن هذا الهدف، ويسعى أيضا عن طريق أجهزته لحل التحديات العابرة للأوطان، وهذا ما يفسر اعتماد الاتحاد على برلمان أوروبي كآلية ديمقراطية لاتخاذا القرارات الهامة ذات الشأن الأوروبي (Hudon, 2007).

الفرع الثاني : الاتحاد الاوروبي كنظام فريد من نوعه

يختلف الاتحاد الأوروبي على باقي الكيانات والتنظيمات الفاعلة في العلاقات الدولية، ويتضح ذلك من خلال بحثنا عن درجة الاندماج والتكامل الأفقي والعمودي الذي وصل إليه الاتحاد الاوروبي بالمقارنة مع باقي المنظمات الدولية الأخرى، ولذلك نستبعد تشبيهه أيضا بالمنظمات الدولية الاقليمية كالاتحاد الأفريقي والاتحاد المغاربي رغم توفر عنصر الاقليمية في كل من المنظمتين، إلا أن المعاهدة المنشأة للاتحاد الأوروبي أعطت بعض المميزات الخاصة للمؤسسات الاوروبية تجعلها

تختلف عن باقي المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى، حيث وسعت من نطاق السلطات التشريعية والتنفيذية لكيان الاتحاد الأوروبي(justice, 1971) .

يرى نفر من الفقهاء بأن الاتحاد الاوروبي كيان ذو نوعية خاصة كونه عبارة عن منظومة قانونية هجينة تجمع بين الاتحاد الفدرالي والكونفدرالي، لكنه ليس دولة ذات سيادة وفقا لمفهوم الدولة القومية التي كانت سائدة سابقا أو حتى الدولة الوطنية بمفهومها السائد حاليا، فهو اتحاد يمكن من خلاله نظامه الاساسي اتخاذ القرارات بصفة جماعية، وهي القرارات التي يتخذها الاتحاد تعبيرا عن موقف أوروبي خارجي أو الدفاع الجماعي من أي خطر يهدد أمن وسلامة الدول الأوروبية وفقا لقواعد الميثاق التأسيسي للاتحاد الأوروبي
(Alain Laquize et Anne Paynot, 2004)

بينما يصفه فقهاء آخرون بأنه تنظيم ينتمي إلى دولة ما بعد الحداثة post-moderne تنحصر فيه اختصاصات الدولة في مجال الدفاع المسلح والسياسة الخارجية، وهو أحسن تعبير على الدولة الفريدة من نوعها، فهو عبارة عن فضاء شامل يجتمع فيه ممثلي الدول الأعضاء لاتخاذ القرارات التي تهم الاتحاد بشكل تعددي وأقل مركزية، وتحترم هذه القرارات سيادة الدول المكونة له، وما يميز أيضا قواعد الاتحاد الأوروبي هي المكانة الممنوحة للفرد الأوروبي ورعاية فهي قواعد موجهة للفرد في مواجهة الدول الأوروبية، وما يجعل من هذا التنظيم كيان فريد ومستحدث تلك الموازنة بين مقتضيات استعمال القوة المسلحة لحفظ السلم في اوروبا وتوازن القوى داخل دول الاتحاد (Alain Laquize et Anne Paynot, 2004, p. 29).

خاتمة

نخلص في الختام إلى وصف العلاقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي ككيان دولي ذو طابع خاص فريد من نوعه، وبين ممارسة الدول الأوروبية لاختصاصاتها السيادية على الصعيد الخارجي بأنها علاقة ازدواجية الأثر، وذلك لأن الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي تؤثر لا محالا في ممارسة الدول لاختصاصاتها السيادية لاسيما الخارجية منها، وفي الوقت ذاته فإنها تتأثر بممارسات الدول الأوروبية.

يمر الاتحاد الأوروبي بمعضلة حقيقية تكمن في الصراع بين الاندماج والتجزئة بسبب تعدد وتنوع المواقف الأوروبية، فكلما تباينت هذه المواقف تزايدت نسبة تجزئة وتحرر الدول الأعضاء في الاتحاد من قيوده التي يفرضها عن طريق الأجهزة الرئيسية والثانوية التابعة له، فكلما كان تحرر دول الاتحاد الأوروبي أكثر أصبحت الطبيعة القانونية للاتحاد تتشابه مع المنظمة الدولية، وهذا تؤكده الممارسات الدولية التي تؤثر على الطبيعة القانونية للاتحاد الأوروبي، وكلما كانت الدول الأوروبية أكثر اندماجا مع الاتحاد اقترب الاتحاد الأوروبي إلى كيان الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية.

لاحظنا من خلال تتبع ممارسات دول الاتحاد لسيادتهم الخارجية أنهم يتجهون نحو الاندماج في بعض المواقف، والتجزئة في مواقف أخرى لأن الاتحاد الأوروبي يلعب دورا هاما في التأثير على هذه المواقف، وذلك عبر الهيئات والأجهزة

التابعة له التي صارت تؤثر بشكل عميق في سيادة الدول خصوصا دور المفوضية كهيئة منتخبة في تشريع القوانين التي تنظم الشأن الأوروبي والمجلس الأوروبي كفضاء للتحاور والتشاور على كل مسألة تخص الشأن الأوروبي.

ويعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكبر مؤشر على انهيار الاتحاد وتحرر السيادة الأوروبية من القيود التي يفرضها الاتحاد، كما أن تباين المواقف الأوروبية اتجاه القضايا الدولية ذات العبد الإنساني الذي جعل بعض الدول الأوروبية التابعة للاتحاد تنفرد بمواقف مخالفة لإرادة الاتحاد الأوروبي.

إن مشروع الاندماج الأوروبي لم يرى النور لعدة اعتبارات منها التمسك الشديد للدول الأوروبية بتقاليد الدولة القومية، والتي لا تزال تسير وفقا للمنطق الويستفالي لأنها في كل مرة تبرر تمسكها الشديد بالسيادة الوطنية ، وهذا الطرح يتعارض مع مقاصد الاتحاد خصوصا وأنه يطمح لتحقيق للاندماج السياسي والاقتصادي الذي يؤهله ليغير من طبيعته القانونية من تنظيم دولي إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، وهو الطموح الذي تصبو إليه بعض الدول الأوروبية.

في الأخير ، ومن خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي :

1. يصعب وصف الاتحاد الأوروبي في ظل التباين والشقاق بين ارادة الاتحاد والدول المكونة له من جهة ووجود مؤشرات عن قيام دولة فدرالية كالحديث عن دستور أوروبي لأن هذا المصطلح يرتبط ارتباطا وثيقا بالدول لا بالمنظمات الدولية.
2. أبانت الدراسة بأن الدول الأوروبية من خلال ممارستها للسيادة الخارجية عن وجود قوى مضادة لإرادة الاتحاد الأوروبي، ومنه نخلص إلى أن هذا الأخير لم يتمكن من الوصول بشكل نهائي لتحقيق التكامل والاندماج، وما خروج بريطانيا من الاتحاد إلا مظهرا من مظاهر عجز الاتحاد في تحقيق الغرض الذي أنشأ لأجله.
3. يعتبر وجود هيئة حلف الناتو بمثابة عائق لاستقلالية الاتحاد ، حيث أن معظم الدول الأوروبية تفضل الاستعانة بهذا الحلف وتحقيق استراتيجياتها الأمنية على إقامة اتفاقيات دفاع مشترك أوروبية.
4. لم تتنازل الدول الأوروبية عن سيادتها دفعة واحدة لصالح كيان سياسي جديد وهو الاتحاد الاوروبي إلا أن العملية مستمرة تدريجيا لتحقيق الوحدة الأوروبية، لكنها تتميز بالبطء الشديد مقارنة بالتكامل الاقتصادي، ودليل ذلك نجاح الجماعة الأوروبية في الوصول إلى تحقيق اتحاد جمركي، اقتصادي وعجزه عن الوصول إلى اتحاد عسكري وسياسي.
5. يجسد الاتحاد الأوروبي مرحلة نضج المجتمع الدولي المعاصر الذي يصارع للخروج من المفهوم الويستفالي للسيادة، لكنه يعجز عن إيجاد مسار آخر غير الطريق الدبلوماسي التقليدي لأن عملية التحول تنطلق من الأسفل نحو الأعلى لا العكس (إعادة النظر في مقومات المواطنة الأوروبية لا أجهزة التنظيم الدولي).
6. في ظل تسارع الأحداث والصراعات التي أدت إلى ظهور بؤر توتر جديدة في أوروبا كالصراع الروسي الأوكراني بالإضافة إلى بروز حركات انفصالية داخل بعض الدول الأوروبية (مثل ما يحدث في إسبانيا –إقليم كاتالونيا) يصعب وإن لم نقول يستحيل للاتحاد الأوروبي أن يحقق هدف الاندماج.

7. إن ظهور اليمين المتطرفة في بعض الدول الأوروبية لاسيما في فرنسا تقف في وجه مسار اندماج هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي، وهنا يتجلى تأثر الاتحاد الأوروبي ككيان مستقل بالتركيبات السياسية لعديد من الدول الأوروبية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

المصادر :

1. معاهدة لشبونة لعام 2007.

الكتب :

1. هانس كلسن ، النظرية المحضة في القانون، مركز البحوث القانونية ، بغداد، 1986
2. أ د أحمد سي علي، دراسات في التدخل الإنساني، دار الأكاديمية ، الجزائر ، 2011/2010
3. أ د بن عامر تونسي ، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000.
4. د غازي فيصل حسين ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتنمية والتعاون والبيئة ، دار الراية للنشر والتوزيع، العراق ، 2024.

مذكرات ماجستير

1. جواس حسن رسول ، طبيعة الاتحاد الأوروبي " دراسة قانونية تحليلية في ضوء المعاهدة المنشأة للاتحاد ومشروع الدستور الاوروبي "، مذكرة ماجستير ، العراق 2008

المقالات:

1. عبد الحليم ذهبي، أ إسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2020.
2. د حسين طلال مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية، مجلة الفكر، العدد التاسع، سوريا، 2022.
3. أحمد مولانا، تأثير الاتحاد الأوروبي على تقاليد الدولة القومية، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، مصر، 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

المصادر :

Traité du PARIS 18 Avril 1951

تقارير :

1. Annual activity report European union External action 2023

2. Rapport annuel du haut – commissaires des Nations Unie aux Droits de l'homme et rapport du Haut-commissariat et de secrétaire général, conseil des Droits de l'homme, 19 sessions, **11** janvier 2012

المقالات :

1. Alain Laquize et Anne Paynot, L'union Européenne tend - elle à devenir un Etat ?, fondation pour l'innovation politique, 2004.
2. Etienne Arcq, Vincent de Coorebyter, Cedric Istasse, Fédéralisme et Confèderalisme , CRISP 2012
3. Nahtahe Brack , Roman Coman Amandine Carespy, Sovereignty conflicts in European Union Carespy, CEVIPOL, 2019.
4. Pierre André Hudon, L'émergence et la formation d'institutions supranationales fédéralisées depuis la perspective de l'administration publique, Revue gouvernance, N4, 2007
5. Tomas Schmitz, L'intégration dans l'union supranational le modèle Européen d'organisation du processus d'intégration géo-Régional et ses implication juridiques et théorique résumé, 2001

الأحكام القضائية :

Judgment of 31 March 1971 in case 22/70 , ECR 1971

المواقع الإلكترونية

https://european-union.europa.eu/index_en

https://www.dw.com/ar/:

https://www.consilium.europa.eu/fr/meetings/fac/2024/07/22